كما هو محدد في الفصل الأول، هو حقل فرعي من العلوم السياسية يأخذ في الاعتبار النظريات الاقتصادية المختلفة (مثل الرأسمالية والاشتراكية والشيوعية والفاشية) والممارسات والنتائج إما داخل الدولة، أو بين الدول في النظام العالمي. الاقتصاد السياسي هو دراسة العلاقة بين السوق والجهات الفاعلة القوية، يتم تعريف السوق على أنه تبادل السلع والخدمات داخل منطقة معينة. يتضمن هذا دائمًا تقريبًا قوى العرض والطلب وتخصيص الموارد من خلال صنع القرار الاقتصادي الخاص. يمكن للتفاعل بين الدولة والسوق من خلال المؤسسات السياسية والاقتصادية والمجتمعية تأطير النتائج القابلة للتنفيذ، يمكن أن يحدث هذا ليس فقط داخل البلد، يتم تعريف السلع العامة على أنها السلع والخدمات التي تقدمها الدولة والمتاحة للجميع في المجتمع. إنها غير قابلة للاستبعاد وغير منافسة بطبيعتها. ومن الأمثلة على ذلك الطرق العامة والمستشفيات العامة والمكتبات. ومن الواضح أن الاقتصاد السياسي سيشمل المزج بين أهداف السياسة السياسية وأهداف السياسة الاقتصادية. يدرس الاقتصاد السياسي أيضًا كيفية تفاعل الأفراد مع السوق والمجتمع (Britannica, d.) وأبرزها الاقتصاد. تم تكليف الاقتصاديين السياسيين بفهم كيفية تأثير الدولة على السوق. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك مفهوم توزيع الثروة داخل البلد. في بعض البلدان، بينما في بلدان أخرى، يتم توزيع الثروة بشكل غير متساو. وبالمثل، على سبيل المثال، يمكن لقوى السوق إجبار السياسيين المنتخبين على تغيير وجهات نظرهم. يرتبط الانكماش في السوق بفرص انتخاب السياسيين الحاليين. فقط اسأل الرئيس الأمريكي جورج بوش، الذي حقق انتصارًا حاسمًا في حرب الخليج عام 1991، لكن الانكماش الاقتصادي بعد عام طغى على إنجازاته.

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي